سلسلة الدراسات الاجتماعية
العدد ٥٤

دراسة تقييم
مراكز التنمية الاجتماعية وبرامجها
في دول مجلس التعاون

إعداد
الأستاذ خلف أحمد العصفور
خبير في التنمية
مملكة البحرين

المحتويـات

	الصفحة
تقديم المدير العام.	٧- ٨
مدخل تمهيدي حول أهداف الدراسة وتساؤلاتها.	٩- ٢٦
الفصل الأول – عرض لواقع تجربة المراكز الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون الخليجي.	٢٧- ١١١
الفصل الثاني - مراجعة تقييمية لتجربة الدول الأعضاء في مجال المراكز الاجتماعية.	١١٣- ١٨٧
الفصل الثالث – ملامح رؤية مستقبلية للنهوض بتجربة المراكز الاجتماعية.	١٨٩- ٢١٦
قائمة المصادر والمراجع.	٢١٧- ٢٢١

مدخل تمهيدي حول
أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تمهيد:

تستهدف المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما فيها الجمهورية اليمنية، وكما هو شأن مثيلاتها في الدول الأخرى، المساهمة بصورة أساسية في إحداث التنمية واستمرارها واستدامتها من خلال استنهاض محيطها الذي تعمل فيه وهو المجتمعات المحلية، سواءً كانت ريفية أو حضرية.

وإذا كانت التنمية في أحد مفاهيمها العامة هي عملية هادفة إلى التغيير نحو الأفضل كماً وكيفاً، فإن التغيير الذي تنشده التنمية يقوم على التحديد المسبق للمستوى الواجب الوصول إليه أو الذي يُسعى إلى تحقيقه، ويستوجب هذا التغيير الهادف، تعبئة الطاقات البشرية والمادية في إطار مسار محدد للوصول إلى الأهداف المخطط لها.

ويجمع المشتغلون بتنمية المجتمع على أن بإمكان الناس أن يجدوا طرقاً لحل مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم من خلال حشد جهود الجماعة، فحركة تنمية المجتمع حركة إنسانية في توجهها، تقوم على الاعتقاد بإمكانية إطلاق الطاقات الإنتاجية لأفراد المجتمع في نطاق مؤسسات ومنظمات ذات أهداف إنسانية، ولذلك تتجه حركة تنمية المجتمع إلى إيجاد مثل هذه المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لسد الفجوة بين الطموحات الإنسانية لأفراد المجتمع والموارد المتاحة في الوقت الراهن.

ومن أهم الركائز التي تقوم عليها تنمية المجتمعات المحلية هو أشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والتخطيط، والعمل على وضع البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إستثارة وعيهم وتطلعاتهم نحو مستوى معيشي أفضل، وإقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الانتاج وتعويدهم على انماط جديدة وايجابية في مجال الإدخار والاستهلاك، بالإضافة إلى الحرص على الوصول إلى نتائج مادية ملموسة لأبناء المجتمع المحلي كمردود مباشر لخطط التنمية تلك، ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف ما أمكن، على أن تسد حاجة اجتماعية قائمة، الأمر الذي سوف يكسب ثقة هؤلاء بأن ثمة فائدة أو منفعة تعود عليهم من جراء إقامة هذا المشروع التنموي، كما أن من الضرورة بمكان أن تعتمد المشروعات التنموية بصورة أساسية على الموارد المحلية للمجتمع، سواءً كانت مادية أو بشرية، فالقادة المحليون مثلاً، هم الأقدر على إحداث تغيير في اتجاهات أفراد مجتمعهم من غيرهم في حال اقتناعهم بذلك التغيير وتدريبهم على الدعوة له، ومثل هذا الاعتماد على الموارد المحلية لا يعني بأي حال تقليلاً من أهمية الدعم المادي والفني المطلوب من الجهات المركزية، باعتباره عاملاً محفزاً للمشاركة اللازمة لإحداث التنمية واستدامتها[1].

ولقد انعكس هذا المفهوم ووجد له صدى في عدد من أدبيات وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، التي أبرزت في مقدمة سياساتها ولوائحها المنظمة للمراكز الاجتماعية، المنطلقات التنموية التي استندت إليها في توجهها نحو التخطيط لتنفيذ وإنشاء المراكز الاجتماعية، كوسيط لهذه الوزارات، وساحة لتتلاقى عليها الجهود

[1] أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٢٠، ٢١.

والإسهامات الأهلية والتطوعية مع الجهود الحكومية الرسمية، ويمكن الاستشهاد على ذلك على سبيل المثال لا الحصر، بتعريف الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية بالسعودية، حيث (تعتبر التنمية بمفهومها العام والشامل عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل، يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وإبداعه، والتنمية بهذا المفهوم تقوم أساساً على مبدأ المشاركة الجماعية الفعّالة والإيجابية، بدءاً بالتخطيط واتخاذ القرار، ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات، وانتهاءً بالانتفاع بمردودات وثمرات مشاريع التنمية وبرامجها، وبهذا تكون التنمية تخطيطاً وتوظيفاً أمثل لجهود الكل من أجل صالح الكل، مع التركيز على صالح القطاعات والفئات الاجتماعية التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها وزيادة كفاءاتها وتحسين أوضاعها)[٢].

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد عرف التنمية البشرية، في أول تقرير أصدره عنها، على النحو التالي: "التنمية البشرية، عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ، فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الزمن، أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة هي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال"[٣].

---

[٢] الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية، المملكة العربية السعودية: تقرير مشروع التنمية الاجتماعية، بدون تاريخ، ص ١.

[٣] أنظر الإطار (١ - ١) ص ٢١ من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٠، وكالة الأهرام للإعلان، القاهرة، ١٩٩٠.

ويضيف البرنامج الإنمائي لتعريفه الفقرة التالية: "وللتنمية البشرية جانبان: الأول هو تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة، إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية، وما لم تستطع مناهج التنمية البشرية إيجاد توازن بين هذين الجانبين، فإن الشعور العميق بالإحباط يصبح محصلة طبيعية".

كما يؤكد هذا التعريف على أن نسج التنمية حول الناس، بدلاً من نسج الناس حول التنمية، وبناء عليه تحددت الأركان الثلاثة للتنمية البشرية: أن يكون الناس هم موضوع التنمية، وأن تتم التنمية بواسطتهم، ومن أجلهم[٤]. ولعل ما انتهى إليه مفهوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هو ما يتوجب أن تتمثله فلسفة ومنطلقات دول مجلس التعاون الخليجي في تأسيسها وتشغيلها لمراكزها الاجتماعية.

تعريف مراكز التنمية الاجتماعية:

هي مؤسسات اجتماعية تستهدف النهوض بالمجتمع عن طريق تنظيم جهود الأفراد والجماعات، وتوجيههم للعمل المشترك مع الجهود الحكومية لمقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، والانتفاع بإمكاناتهم وطاقاتهم من أجل النهوض بصورة متكاملة بجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، وتحقيق التكامل بينها في إطار التنمية الشاملة للمجتمع[٥].

فلسفة تنمية المجتمع المحلي:

---

[٤] المرجع السابق، ص٢٧.

[٥] مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية: اللائحة النموذجية لمراكز التنمية الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، مطبوعات وثائقية (٦)، البحرين، ١٩٨٨، ص٧.